

«اتحاد المصارف»: تأجيل الأقساط للمقيمين بصورة غير قانونية وأبناء الكويتيات 6 أشهر

كورونا المستجد (كوفيد - 19) وحرصا منها على اتخاذ أية تدابير وإجراءات من شأنها الحفاظ على الأوضاع المالية وتخفيف الأعباء التي تثقل كاهل كل عملائها سواء من المواطنين أو المقيمين في هذه الظروف

وأية رسوم أخرى كما سيتم التعامل مع المقترضين من المقيمين كل حالة على حدة. وقال الاتحاد في بيان صحفي أمس السبت إن القرار يأتي تقديرا من البنوك المحلية للانعكاسات السلبية للاجراءات الاستثنائية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس

أعلن اتحاد مصارف الكويت عن تأجيل مدفوعات أقساط القروض وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر بالنسبة لجميع عملاء البنوك من فئة المقيمين بصورة غير قانونية وأبناء الكويتيات مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل

خفضت التصنيف السيادي إلى «AA -»

«ستاندرد آند بورز»: زخم الإصلاحات الكويتية في السنوات الأخيرة بطيئ

♦ آثار مالية واقتصادية سلبية خلال 2020 و 2021 بسبب تراجع أسعار النفط

♦ تأخر إدخال الضرائب وتغيرات سوق العمل وإجراءات تنويع الاقتصاد



خفّضت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت من المرتبة (AA) إلى المرتبة (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف. وقالت الوكالة في تقرير لها نشره البنك المركزي الكويتي على موقعه الإلكتروني، يوم الجمعة، إن استقرار آفاق التصنيف الائتماني السيادي جاء مدفوعا بالاحتياطات الضخمة المالية والخارجية للدولة التي ستوفر مساحة لاتخاذ تدابير السياسة المالية على مدى العامين المقبلين.

وتوقعت أن يكون للانخفاض الحاد في أسعار النفط آثار اقتصادية ومالية سلبية خلال العامين 2020 و 2021 نظرا لاعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز.

وأضافت أنه يتزامن انخفاض أسعار النفط مع تباطؤ وتيرة الإصلاحات في الكويت مقارنة بدول المنطقة الأخرى في السنوات الأخيرة.

كما لفتت الوكالة في تقريرها إلى أن المراجعة الاستثنائية للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تمت نتيجة لمراجعة الوكالات الدولية لافتراضات أسعار النفط للأعوام من 2020 وما بعد على أن تكون المراجعة العادية التالية للتصنيف لدولة الكويت بتاريخ 17 يوليو المقبل.

يكون للانخفاض الحاد في أسعار النفط آثاراً اقتصادية ومالية سلبية على الكويت خلال عامي 2020 و 2021، وذلك نظراً إلى اعتماد الدولة الكبير على صادرات النفط والغاز، بحسب التقرير. وأشار التقرير إلى تزامن انخفاض أسعار النفط مع تباطؤ وتيرة الإصلاحات في الكويت، مقارنة بدول المنطقة الأخرى في السنوات الأخيرة، واستقرار آفاق التصنيف الائتماني السيادي، مدفوعاً بالاحتياطات الضخمة المالية والخارجية، التي ستوفر مساحة لاتخاذ تدابير السياسة المالية على مدى العامين المقبلين.

وقالت «ستاندرد آند بورز»، في تقريرها، إنه بصرف النظر عن انخفاض النمو، من الملاحظ أن زخم الإصلاحات في الكويت قد كان بطيئاً في السنوات الأخيرة، حتى مقارنةً بالدول الأخرى في مجلس

«المركز» يتخرج من مشروع «بارك سانتافي» العقاري بقيمة 58 مليون دولار

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز» عن نجاحه في التخرج من مشروع «بارك سانتافي»، وهو عقار صناعي تبلغ مساحته 344.542 قدم مربع في مدينة دنفربولاية كولورادو، وذلك بمبلغ 58 مليون دولار أمريكي. وقام «المركز» بالاستحواذ على أرض جديدة في إبريل من العام 2018 وتطورها معقار صناعي من الدرجة الأولى. وساهم التخرج من العقار، الذي يتماشى مع استراتيجية الاستثمار الأولية، في تحقيق معدل عائد داخلي للمستثمرين (IRR) بلغت نسبته 27.66% وتسجيل معدل عائد على حقوق الملكية (ROE) بنسبة بلغت 49.6%. وتجاوز العائدان التقديرات الأولية التي بلغت نسبتهما 11.9% و 43% على التوالي، مدفوعان بالتميز في انتقاء السوق المناسب والاحترافية في تنفيذ المشروع مراقبته بفعالية والإشراف عليه.

وتعليقاً على ذلك قال سامي شبيب، رئيس شركة مار-جالف مانجمنت إنك، الذراع العقاري للمركز» في الولايات المتحدة الأمريكية: «على مدى 30 عاماً، واصل «المركز» تعزيز حضوره في الأسواق العقارية الدولية، حيث نجح في تحقيق نتائج ملموسة ونمواً ملحوظاً على محفظته الاستثمارية من خلال بناء علاقات طويلة الأجل مع الشركاء الرائدin في السوق ومقدمي الخدمات ومؤسسات التمويل والشركاء. ويشرفني أن اغتنم الفرصة لاتقدم بالشكر إلى شريكنا على الأداء القوي الذي حظي به في هذا الاستثمار. كما نود في «المركز» أن نتوجه بالشكر إلى جميع مستثمرينا على دعمهم وتقهم المتواصلين.» وأضاف شبيب: «نعتمد في «المركز» فلسفة استثمارية خاصة نقوم من خلالها بتحديد ورصد الفرص الواعدة بناء على اتجاهات وفعالية السوق. ولقد قمنا بتملك الأصول العقارية وبيعها وتطويرها وتجديدها في جميع القطاعات الجاذبة بما فيها القطاع الصناعي وقطاع المباني المكتبية وقطاع العقارات السكنية وقطاع التجزئة. وينصب تركيزنا الرئيسي حالياً على خلق قيمة مضافة استثمارينا ومساهمتنا ومختلف الأطراف ذات العلاقة من خلال اتباع إجراءات العناية الواجبة الحصيفة وإتمام عمليات الاستحواذ.

التعاون لدول الخليج العربي.

وأشارت إلى محدودية التقدم في الإصلاحات المالية بالكويت، على الرغم من بعض الإصلاحات في الإنفاق العام بعد الانخفاض السابق في أسعار النفط في عام 2014.

ونوه التقرير بتأخر الكويت في إدخال الضرائب لفترة طويلة، كما حققت نتائج محدودة في الإصلاحات الرامية إلى التنويع الاقتصادي وتطوير سوق العمل. ورات «ستاندرد آند بورز» أن تلك العوامل تُثْمَل مخاطر متوسطة المدى، مشيرة إلى أنه عادةً يكون هناك فارقاً زمنياً كبيراً بين تنفيذ الإصلاحات والنتائج المرجوة منها، لا سيما في قطاع التعليم.

آفاق التصنيف

ذكرت الوكالة أن النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف تعكس التوازن بين مخاطر الاعتماد الكبير على قطاع النفط والتأخير في الإصلاحات الهيكلية مقابل الاحتياطيات الضخمة المالية والخارجية المتراكمة والتي توفر للسلطات مساحة سياسية للمناورة على المدى القصير إلى المتوسط.

وأضافت أن هناك إمكانية لرفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت في حال نجاح الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسسية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

وبينت الوكالة أن هناك إمكانية لتخفيض التصنيف إذا ظلت جهود الإصلاحات بطيئة مثل تأخر إدخال الضرائب وتغيرات سوق العمل وإجراءات تنويع الاقتصاد التي من شأنها زيادة الأعباء على مؤشرات المالية العامة وميزان المدفوعات في الكويت.

وأشارت إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي إذا انخفضت مرونة السياسة النقدية للكويت أو تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ مع تطلعات محتمل لطرقت التجارة الرئيسية. وعن مبررات التخفيض بينت الوكالة، أنها قامت في 19 مارس الجاري بتخفيض افتراضاتها لأسعار النفط العالمية لعامي 2020 و 2021.

وأفادت بأن أسعار النفط الخام في الأسواق الفورية

«التجارة» تنظم آلية البيع في الجمعيات التعاونية .. وفق البطاقة المدنية



أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا

وزاريا يتم بموجبه تنظيم آلية البيع في الجمعيات التعاونية الإستهلاكية في البلاد وذلك ضمن الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقالت الوزارة في بيان صحفي مساء الجمعة أنه بموجب تعليمات مجلس الوزراء والسلطات الصحية صدر القرار الوزاري رقم 83 لسنة 2020 الذي ينص في مادته الأولى على أنه «لأيجوز للجمعيات التعاونية البيع إلا لسكان

المنطقة منهم المواطنين والمقيمين».

وأوضحت الوزارة أن المادة الثانية من القرار

فوضت لرئيس اتحاد الجمعيات التعاونية تحديد الجمعيات التعاونية لإستقبال المستهلكين الذين لاحتوي مناطقهم على الجمعيات.

وأضافت أن المادة الثالثة أشارت إلى سريان

القرار من تاريخ صدوره حتى إشعار آخر داعية المواطنين والمقيمين لترشيد استهلاكهم وعدم التخزين والاكتفاء بشراء الاحتياجات الطبيعية المعتادة

إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجها (95 شركة). تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 401.3 مليون دينار كويتي، وجاء «بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثانية بنحو 251 مليون دينار كويتي، و«البنك الأهلي المتحد – البحرين» في المرتبة الثالثة بنحو 221.4 مليون دينار كويتي. وعلى التقيض، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 55.1 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة أعيان للإجارة والاستثمار» أعلى مستوى للخسائر بنحو 14.6 مليون دينار كويتي، وتلتها «شركة مجموعة المستثمرون القابضة» بنحو 13.1 مليون دينار كويتي.

وحققت 5 قطاعات من أصل 12 قطاعاً نشاطاً ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، وقطاع وحيد انتقل من الخسائر إلى الربحية مقارنة بأدائه في نهاية عام 2018، فيما تراجعت أرباح 3 قطاعات. أفضلالقطاعات أداء قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي زاد أرباحه من نحو 6.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 32.1 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 25.8 مليون دينار كويتي. بينما آخرها تراجعا كان قطاع الخدمات المالية الذي خفض من أرباحه البالغة نحو 165.8 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 133 مليون دينار كويتي، أي بتراجع بلغ نحو 32.8 مليون دينار كويتي. ولم تعلن إلى الآن أي شركة عن أرباحها من ضمن القطاعات التالية: المواد الأساسية – الرعاية الصحية – التكنولوجيا. ومن جهة أخرى أعلنت 67 شركة عن رغبتها توزيع أرباح، ومن ضمنها 43 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط و8 شركات أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و16 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مخطط ما بين أرباح نقدية وأسهم وبينما أعلنت 28 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح.

المضف : تأجيل الأقساط بانتظار حزمة قرارات من مجلس الوزراء

«الائتمان»: تحويل دفعات القروض إلى المستحقين عبر البوابة الإلكترونية



صلاح المصنف

ورفع المعاناة عنهم، وتفهمه الكامل لتلك الدعوات وتقديره لدوافعها النبيلة، وأوضح المضف أن البنك بانتظار حزمة من القرار ت التي سوف تخرج من اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء التي ستكون قراراتها لصالح المواطن الكويتي والاقتصاد الوطني

أعلن نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المصنف أن البنك سيقوم بتحويل الدفعات المالية إلى الحسابات البنكية للمواطنين المستحقين للقروض من خلال البوابة الإلكترونية للبنك وعبر تطبيق الهاتفي للاتئتمان.

وقال المضف في تصريح صحفي له اليوم: إن هذه الخطوة تأتي بالنظر إلى ما تشهده البلاد من جهود حكومية حثيئة ومشهودة لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، وفي ظل تعطيل العمل بالجهات والمؤسسات وفقا لقرار مجلس الوزراء، مؤكدا حرص الجميع على صحة وسلامة المواطنين.

وردا على ما أثير في الآونة الأخيرة بشأن تأجيل سداد أقساط قروض «الائتمان» مراعاة للظروف والمستجدات التي فرضتها أزمة كورونا، أكد المضف أن التوجيهات السامية لصاحب السمو امير البلاد سوف تترجم وهي تخفيف العبء عن كامل المواطنين

207 آلاف مبنى في الكويت.. 69 % منها سكنية

من عام 2010 حتى عام 2019 نحو 2.1%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى إذ بلغ نحو 1.5%، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت لسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.7% من إجمالي عدد المباني، تلتها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، فتلك المخصصة للمعل فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى نحو 10.5%، وعدها نحو 21.8 ألف مبنى من إجمالي 207.2 ألف مبنى، مقارنة بنحو 22.2 ألف مبنى خال من إجمالي 204.6 ألف مبنى في نهاية عام 2018، أي ما نسبته 10.9%. ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخداماتها حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2019.

قال تقرير «الشال» الأسبوعي أن إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2019 –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– بلغ نحو 207.2 ألف مبنى، مقارنة بنحو 204.6 ألف مبني في نهاية 2018، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1.2%، وهو أعلى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2018 والذي بلغ نحو 1.1%. ويعتبر نمو عدد المباني في 2019نالت أدنى نسبة نمو في السنوات الثمان السابقة وكان أدنى معدل النمو قد بلغ نحو 0.7% في عام 2011 ومن ثم 1.1% في عام 2018 كما ذكرنا سابقا.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة بلغ عددها نحو 736.8 ألف وحدة، مقابل 723.1 ألف وحدة في نهاية عام 2018. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 1.9%، مماثلاً لارتفاع النسبة في نهاية عام 2018.

وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة